الاخوان والرفاق .. يا أبيض يا أسود!

عبدالله دهيس

الانتخابات التكميلية.. وموقف المشترك!!

■ انبرى «اللقاء المشترك»- شطباً، حينما أقر مجلس النواب.. إجراء انتخابات تكميلية، في الدوائر النيابية الشاغرة، والذي بموجبه- وبعد أن تلقت بلاغاً من المجلس بإجرائها قامت اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء- التي مازالت صفتها الشرعية والقانونية قائمة، بممارسة مهامها الدستورية والقانونية، باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة استعداداً لإجراء هذه الانتخابات في المحافظات المحددة- بحسب قرار المجلس.

المؤسف.. أن «أحزاب المشترك»- هداها الله، تعاملت بسلبية بالغة، مع بلاغ اللجنة العليا للانتخابات المقدم إليها، والذي طالبها بموافاة اللجنة بقوام نسبتها في اللجان الإشرافية والأصلية، التي ستتولى إدارة الانتخابات التكميلية في الدوائر النيابية الشاغرة- وبدلاً من موافاة اللجنة العليا بقوائم نسبتها، وبدلاً من تحمل مسؤوليتها الوطنية في الحفاظ على التجربة الديمقراطية التعددية، ذهبت- مجتمعة ومنفردة- إلى إصدار البيانات المتواترة، واستنفرت إعلامها لكيل الاتهامات والتأويلات بحق المؤتمر الشعبي العام، والتلفظ بالفاظ سيئة ومقيتة حملتها هذه البيانات، ولم تتحرج من أقوالها هذه.. حينما تطلقها من «ألسنتها السليطة»- لأنها قد جبلت على مثل هذه السلوكيات والأساليب، في هروب واضح من مواجهة الواقع، ومن المشاركة في تحمل المسئولية الوطنية، التي من الواجب أن تقوم بها وتؤديها على وجه أكمل..!!

الموقف السلبي لـ«أحزاب المشترك».. من عملية الانتخابات النيابية التكميلية، دليل واضح، من أن هذه الأحزاب- لايعجبها العجب ولا الصيام في رجب، وأنها مازالت على موقفها المتعنت، الذي دأبت عليه منذ ماقبل الانتخابات الرئاسية والمحلية- سبتمبر ٢٠٠٦م.. وما بعدها- وأيضاً عند انتخابات المحافظين- مايو ٢٠٠٨م.. فهي مازالت تعزف على وتر عدم شرعية اللجنة العليا للانتخابات، وعلى مشروع التعديل لقانون الانتخابات- رغم انه قد تم التوقيع على «اتفاق فبراير» في العام الجاري ٢٠٠٩م بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وبضمنها «المؤتمر والمشترك» الذي افضى إلى تأجيل انتخابات مجلس النواب لعامين.. حتى يكون هناك متسع من الوقت لمواصلة الحوار حول القضايا الخلافية- بهذا الصدد، وإذابة الثلج العائق بينهما وبما يضمن الخروج بصيغة مشتركة لتطوير النظامين- السياسي والانتخابي- ويحافظ على التجربة الديمقراطية التعددية..!!

يبدو أن «أحزاب المشترك» أصبحت مفلسة، ولاتستطيع أن تقدم شيئاً يفيد الوطن والناس سوى «الهرطقات الكلامية».. والبيانات «الحنانة الطنانة» واللجوء إلى أسلوب المماحكات والابتزاز السياسي، وكأن الوطن ومصالحه، لايهمها ولايدخل في أجندتها، وربما توجد لديها قناعة بأنها من كوكب آخر وعالم أو بلاد أخرى لم يتم اكتشافها، وأن وجودهم في هذه البلاد- الطويلة العريضة- هو من باب السياحة والتنزه ومرور «الترانزيت».. ويارب بحسن الخاتمة والعمل الصالح..!!□

عقوق الوطن جرم وإرهاب

د. علي مطهر العثربي

■ يظهر من خلال المشاهدات الحية للمشهد السياسي في الساحة الوطنية أن البعض قد سيطر عليه الوهم والهوس، ولم يعد بمقدورهم التمييز بين الصواب والخطأ، وأضحت الصورة المرسومة في عقول أولئك البعض الوهم والخيال الذي حوله بفعل التكرار لارتكاب الخطأ والإصرار عليه الى واقع يتعامل مع الآخرين على أساسه دون وعي بالآثار الخطيرة والكارثية لذلك التصرف على أرض الواقع الذي يأتي على الأخضر واليابس ويهلك الحرث والنسل.

إن الغارقين في الأوهام والخيالات الجنونية لا يقدرون عواقب تصرفاتهم، كما أن محاولات إرجاع أولئك الغارقين الى واقع الحياة، خصوصاً المغرر بهم يتطلب تضافر الجهود الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والاحزاب والتنظيمات السياسية وكل من له تأثير اجتماعي للقيام بدور التوعية وإيضاح الحقائق والتعامل بأساليب علمية مع الواهمين بهدف العودة بهم الى جادة الصواب، على اعتبار أن ذلك مسؤولية جماعية كل يؤدي واجبه من موقعه بأمانة ومسؤولية وبما يرضي ضميره أمام الخالق جل وعلا، كما أن على الدولة واجباً مقدساً وهو أن تقوم بتجفيف منابع الترويج للشعارات والأفكار الضلالية التي تقود المستهدفين الى الهاوية، وأن تكون جميع المؤسسات التعليمية تحت اشراف وزارة التربية والتعليم، لأن البعض الذين يتذرعون لفتح معاهد أو مراكز أو مدارس باسم الدين قد تتحول الى معاول هدم، كما هو حادث الآن، وينبغي على الدولة أن تركز على جوهر الدين الاسلامي وتمنع الافكار المتطرفة وتحول بينها وبين الشباب الذين اصبحوا لقمة صائغة باسم الدين لتجار الحروب الذين يرون في ذلك تجارة رابحة يجنون الاموال من ورائها على حساب أمن واستقرار المجتمع، بل اعتقد البعض أن استثمار الشعارات الزائفة في أوساط البسطاء من الناس كفيل بجني مكاسب رخيصة ، معتقداً أن اليمن مازالت بيئة صالحة لهذا النوع من الاستغفال والاستخفاف بعقول الناس، ولذلك نجد هذا البعض المغموس في وحل الانتهازية بصر على تسويق بضاعته الفاسدة، ولم يدر بخلده بأن اليمنيين يدركون مغزى ذلك الإصرار ويرفضون شعارات الادعياء، رغم أن أدوات تسويقها يمنية ارتوت عروقها من خيرات الأرض اليمنية التي تقبل الطهر والنقاء وتلفظ العفن والوباء.

إن المحصلة النهائية لسلوكيات عناصر تسويق الشعارات الزائفة هو الشعور في لحظة حاسمة أنها تمارس عقوق الأرض الطاهرة التي نبتت منها وافترشت ترابها والتحفت سماءها وارتوت من مائها واستنشقت هواءها، وساعتها فقط تدرك خطورة ذلك العقوق الجنوني فتعلن ندمها وتتكبد حسرتها في لحظة زمنية غالية وثمينة لا يمكن أن ينفع فيها ذلك الندم وابتلاع الحسرات، لأن هذه اللحظة هي لحظة الوطن الأم التي ربت وقدمت العطف والحنان، ولكن الابن العاق علا واستكبر وتجبر ومارس العقوق بكل أصنافه، فتخذ عناصر العقوق ساجدة في حضن أمها راجية قبول توبتها فترد آلام الحنون: إن قبلت ذلك بحكم أمومتي فهل يقبل أبنائي الكثر الذين يبلغون أكثر من ٢٥ مليوناً هذه التوبة بعد فعل الاجرام والإرهاب والقتل والتشريد والتصفية الجسدية وانتهاك الحرمات لأخوة تلك العناصر المارقة والحاقدة التي باعت ضمائرها للشيطان مقابل دولارات معدودة افسدت العقول ودمرت القلوب؟

هذه المحصلة النهائية لعقوق الوطن ومحاولة المساس بكبريائه وشموخه وعزته وكرامته، وليدرك الذين مازال في قلوبهم مرض الغواية والتغرير بالآخرين أن عقوق الوطن جرم وإرهاب ينبغي المسارعة الى إعلان التوبة والكف عن ذلك العقوق قبل أن يأتي الوقت الذي لا ينفع فيه الندم وإعلان التوبة، كما أن على الذين يحاولون تسويق بضاعتهم الفاسدة في أرض الطهر والنقاء أن يدركوا بأن أرض السعيدة لا تكن لأحد عداء ولا مكراً ولا خداعاً وليكفوا اذاهم عن اليمن ليعيش سعيداً بأبنائه النجباء، خصوصاً بعد أن أثبت اليمنيون عن عظيم حبهم لقدسية التراب اليمني من خلال تداعيهم في الداخل والخارج من أجل اصطفاف وطني واسع لمواجهة العقوق والعصيان الذي مارسته عناصر التخلف والشعوذة والكهنوت وحملة الشعارات الزائفة ودعاة الردة والعنصرية والانفصال.

إن آثار جريمة العقوق والعصيان التي خلفتها عناصر التمرد والارهاب في بعض مديريات محافظة صعدة وحرف سفيان مؤلمة ليس لأبناء تلك المديريات فحسب بل للوطن كله وسنحتاج وقتاً طويلاً لمعالجة تلك الآثار الكارثية وتضميد الجراح، فهل تتخذ الجهات المعنية إجراءات عملية ودستورية وقانونية لقطع دابر الأفكار الإرهابية وتجفيف منابعها واعتماد سياسة تعليمية تحمي الشباب من هوس تجار الحروب ومروجي الأفكار الظلامية؟ أم لا حياة لمن تنادي؟!!□

أزمة المعارضة.. وغياب البديل

أ.د طارق أحمد المنصوب

■ بالرغم من تعدد أهداف الاحزاب السياسية بتعدد اتجاهاتها ومبادئها ومرجعياتها، فإن هدف الوصول الى الحكم بطريقة ديمقراطية وسلمية يبقى أهم تلك الاهداف، كي يتمكن الحزب السياسي من تنفيذ برامجه واهدافه المختلفة، وإذا لم يستطع الحزب لأي سبب كان الوصول الى الحكم نتيجة عدم فوزه بالأغلبية المطلوبة في الانتخابات، فإن دوره يقتصر على دور المعارضة، التي تعني سياسياً ممارسة الدور الرقابي على أعمال الحكومة، ومراجعة الأغلبية الحاكمة في بعض الاقتراحات التي تتقدم بها، كما أن عليها (أي المعارضة) أن تكون مستعدة لتقديم البدائل التي تستطيع أن تحل محل اقتراحات الحكومة لتكون تحت نظر الناخبين، وتنال ثقتهم في الانتخابات القادمة.

وهذا لا يعني منع أعضاء أحزاب المعارضة من المساهمة الفعالة في إدارة شؤون البلاد، إذ هناك عديد من المناسبات التي يستطيع من خلالها أعضاء تلك الأحزاب العمل الموحد في إطار الموضوعات التي تهم الجميع، وتدخل ضمن إطار المصالح الوطنية العليا.

ولقد جرت العادة في البلاد الديمقراطية أن تقوم الاقلية بتحمل عبء المعارضة بنزاهة وإخلاص للصالح الوطني أو الصالح العام، وليس للصالح الحزبي فقط.. صحيح أن كل حزب يعمل لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها ولكن يجب ألا يتعدى ذلك إطار الصالح العام «أو الصالح المشترك» ومن هنا يظهر الفرق بين المعارضة البناءة والمعارضة الهدامة غير المسؤولة داخل أي نظام سياسي.

هذا الفهم الصحيح لدور المعارضة في النظم السياسية المختلفة، يعد أحد الاسباب التي تقود الناخبين الى تغيير الاختيار في كل مرة، ونقل السلطة والاختيار من تيار سياسي الى آخر بتناوب وتناغم وسلاسة وبطرق آلية ديمقراطية وسلمية يحدوه الأمل في التغيير كل مرة الى الأفضل، ويدفع تلك الاحزاب الى التنافس في استرضاء الناخبين عبر تغيير البرامج والسياسات ، وربما الوجوه بما يحقق دوران النخب السياسية، وتطوير العمل السياسي، وتحقيق مكاسب حقوقية وتنموية للمواطن، هي الميزان الحقيقي لقياس النجاح والفشل في التجارب الحكومية المختلفة، ولمنح الناخب ثقته لتلك الاحزاب والسياسات والبرامج.

الأهم من هذا، وذاك أن تلك المجتمعات تجاوزت- بعد تجارب مريرة ومعاناة شديدة مع الأزمات والحروب والصراعات المسلحة الداخلية والخارجية - مرحلة الصراع العسكري المباشر الى الصراع السياسي السلمي، الذي تدور رحاه تحت سقف قبة البرلمان، وعبر قنوات الاعلام ووسائل الاتصال المختلفة، والتنافس بواسطة البرامج السياسية وطرح البدائل لمختلف السياسات الحكومية لكسب ثقة الانصار والمؤيدين في أوساط المواطنين.. بمعنى أن الصراع يدور حول البرامج والسياسات ولا يتجاوزه الى أبعد من ذلك، دون أن يتجرأ أحد على مس مقومات النظام السياسي الديمقراطي، وثوابته الوطنية، أو التعرض الى شرعية النظام، أو التقليل من هيبة الدولة، لأن في هذا خطراً ماحقاً يهدد الجميع، سواء أكانوا في السلطة أم في صفوف المعارضة، وتشكيكاً في الأسس التي تقوم عليها عملية الحكم والمعارضة برمتها، وربما يهدد بزوال شرعيتهما السياسية، ومشروعيتهما معاً.

وفي مراحل الأزمات، أي عندما يحدق الخطر بالجميع، فإن الخلافات السياسية تذوب وتتلاشى وتختفي الفواصل بين العام والخاص، وبين الحكومة وأحزاب المعارضة، ليحل محلها الاصطفاف الوطني، ووحدة المواقف السياسية، وتجميع الموارد، والتعبئة الوطنية والشعبية، حتى زوال تلك الأزمة وانتهاء التهديدات أو التحديات، وعودة الأوضاع الى سالف عهدها، لتستأنف العملية الديمقراطية دورتها، عبر ممارسة الصراع السياسي لكن في أطره السلمية والقانونية، وهذا حال كثير من الأمم الديمقراطية اليوم.

في مجتمعنا اليمني، فإن مشكلتنا تبدو مضاعفة، فأحزاب المعارضة لم تمارس دورها الحقيقي بوصفها معارضة مسؤولة، ولم تتعامل مع قضايا الوطن ومشكلاته السياسية والأمنية والتنموية من منظور المصلحة الوطنية العليا، التي تقتضي انتقاد سياسات الحكومة وبرامجها، وطرح بدائل واقعية وحقيقية لها حتى تحظى بثقة الناخب اليمني، وقد كانت قريبة من تحقيق ذلك في أكثر من مناسبة انتخابية، بل تعاملت معها من منظور المصلحة الحزبية الضيقة والآنية، والرغبة في تحقيق مكاسب سياسية فورية، وطرحت خيارات غير واقعية، كما شكلت تحالفات سياسية وقتية غير مدروسة وغير مقنعة تسببت - على عكس ما توقعت - في فقدان الثقة في أوساط انصارها وجموع الناخبين وخسارتها جولات الانتخابات المتتالية التي جرت في بلادنا.

ولم تكتف بسلبية دورها، بل سعت الى افتعال الأزمات عبر تجمعاتها وخطابها السياسي، وتأجيج مشاعر الحقد والكراهية والعصبية بين أبناء الوطن الواحد، وتأليب المواطنين بعضهم ضد بعض، وضد سياسات وبرامج الحكومة، واستغلال كل مناسبة أو سانحة لإظهار عجز الحكومة عن إدارة دفة الحكم وقيادة شؤون البلاد والعباد، علها تحظى بفرصة أو ظرفية مناسبة للظهور بمظهر البديل الذي يمتلك المبادرة أو الحلول العملية لتلك الأزمات منها: «مشروع الاصلاح السياسي والوطني الشامل، ومبادرة الانقاذ الوطني، وتشكيل مجلس التشاور الوطني، وغيرها من المبادرات والتدخلات غير المجدية»، دون أن تكون قادرة على تقديم البديل المقنع للمواطن اليمني ، او تطويق الازمات التي افتعلتها والمشاعر التي أخرجتها عن إطارها المقبول.

إجمالاً فإن أزمتنا الحقيقية لا تكمن في وجود وقوة وفاعلية المعارضة السياسية، إنها تتمثل - على العكس - في أنها معارضة هامشية فقيرة وبائسة لم تقنع بممارسة دورها التقليدي ضمن الاطار الذي حدده لها القانون، لأنها اعتقدت أن قوتها السياسية وشعبيتها تضعها فوق نطاق ذلك القانون، وأنها قادرة على تجاوزه بخطاب تعبوي سياسوي فوضوي وعبثي للعب دور أكبر وأكثر أهمية في المجال السياسي الوطني، لكنها حين أرادت أن تتجاوزه لم تستطع أن تقترب في ممارستها حتى من الحدود الممنوحة لها قانوناً.

فهل بعد كل هذا نطمع أن تقف المعارضة مع الاصطفاف الوطني بين أبناء الشعب اليمني في مواجهة الفتنة والحرب التي تدور رحاها في صعدة، والأزمة المفتعلة والمفضوحة في بعض محافظات جنوب الوطن وهي التي سعت الى إشعال فتيلها، وإيقاد جذوتها، وقطع الطريق على كل وساطة أو مسعى حميد من أجل حقن الدماء، ومنع الاقتتال بين الأخوة؟□

«الصحوة» لاتصحو..!!

عبدالجليل قائد

■ يتساءل المرء متى يمكن ان يصحو أهل «الصحوة» حتى يكفوا عن الكذب والافتراءات التي تستهدف تشويه صورة وسمعة الشيخ احمد محمد منصور.

أهل «الصحوة» وهم لايصحون ابداً، لديهم مسلسل مفضوح لا نهاية له يدعو للضحك ويبعث على السخرية والاشمئزاز، ففي مرة يدعون ان عساكر الشيخ «شلوا» غنمة مواطن، وأخرى انهم «شلوا» «بقرة»، وهكذا إلى آخر المسلسل الاصلاحي الذي ينتجه اناس مفتونون بحظيرة الحيوانات.

الواضح ان أهل «الصحوة» لديهم ثار شخصي وحزبي ضد الاديب والشاعر الذي يتصدى لهم ولسلوكهم المخزي عبر قصائده العصماء التي عرتهم وفضحت مقاصدهم ومآربهم في أكثر من موطن وموقعة.

آخر حلقات مسلسل الكذب الاصلاحي ادعاء صحوتهم في عددها الأخير ان الشيخ هجّر سبعين شخصاً من الجعاشن.

وهذه الكذبة هي نفسها التي نشرتها «الصحوة» قبل عامين مع اختلاف في عدد أرقام المهجرين -حيث كان الرقم في الأولى «٤٠٠» والآن «٧٠»، والله يعلم كم ستجعله «الصحوة» في الحلقة القادمة..!

تحدث هذه الافتراءات من قبل صحوة الاصلاح في الوقت الذي تتعمد التستر على مخالفات وجرائم ومنكرات يندى لها الجبين وتعف أقلامنا عن ذكرها يرتكبها «اخواننا في الله»، ويعرفها أبناء الجعاشن صغيرهم وكبيرهم..

أصحوا يا أهل «الصحوة»..

فإن حبل الكذب قصير..!!□

مَنْ ينقذ الوطن من هؤلاء؟!

■ عندما يستشعر شيخ صغير السن نفوذه القبلي وعضويته في مجلس النواب فيسعى إلى امتلاك عشرات الشركات والوكالات ويقتنص السمان من المناقصات ليصبح بين ليلة وضحاها مليارديراً له سطوة وهيلمان، فإن هذا- وللأسف الشديد- وارد في بلد الحكمة والإيمان، لا لشيء سوى لأن هيئة مكافحة الفساد لم تحسم أمرها نهائياً مع أمثال هؤلاء وخاصة «القطط السمان» في البرلمان.

ولكن بماذا نصف هذا الجهبذ عندما يستغل نفوذه وثروته لتعطيل مشروعات استراتيجية للحيلولة فيحرم معها العباد والبلاد من خيراتها التنموية والاقتصادية مثلما فعلها مع محطة مأرب الكهربية الغازية، إذ حرم من نورها المواطنين وأقض مضاجعهم طيلة صيفي عام ٢٠٠٨م والعام الجاري، وأحرج الحكومة أمام الشعب، إن لم نقل أتاح لحزبه الإصلاحي وشركائه لينالوا من الحكومة في صحفهم ومواقعهم ومقايلهم؟!!

والباعث على الاكتئاب أن هذا الجهبذ لم يكتف بما حصده بملايين الدولارات، بل سعى لابتزاز وزارة الكهرباء بما يقارب من المليوني دولار في يوليو ٢٠٠٧م، تحت حجة فارق الأسعار بواقع ٤٢٪ مدفوعة لـ«مجموعة الأحمر التجارية» لتوريد ابراج وعوازل لمشروع المحطة الغازية، ولم يفِ بوعوده إلى يومنا هذا، ناهيكم- كما تقول التقارير- عَن اتفاقيته السرية مع شركة «بارسيان» الإيرانية التي اسهمت بدورها في تعطيل هذا المشروع الاستراتيجي على مدار عامين، وما خفي كان أعظم.

أما المصيبة العظمى فتكمن في أصحاب مشروع ما يسمى بـ«الإنقاذ الوطني» وصاحبنا دفع أموالاً طائلة لدعمه، فهم بدلاً من التنادي لاستقواء قوى الخارج على الوطن والتشهير بسمعته، كان الأحرى بهم ان يبدأوا أولاً بإنقاذ الوطن من صاحبهم ونصحه على الأقل بأن يكف يده عن استمراره في تعطيل العمل بمحطة مأرب الغازية وممارسته ضغوطات مشبوهة على عديد من الشركات وفرض اتاوات عليها.. ولكن عندنا مثل حضرمي يعني يقول: «مَنْ أكل مطبق باعطوه غنًى له».

خلاصة القول ان السكوت على أمثال هذا الجهبذ وشطحاته الابتزازية والكيدية، سيفتح لا محالة شهية الحيتان الأخرى التي ربما لاتقل إفساداً عنه..

فمن ينقذ الوطن من تدمير هؤلاء لمنجزاته ومكاسبه وخيراته؟!!□

sayari19@hotmail.com

زاوية حارة

فيصل الصوفي

عندما يدافع الفاسدون عن فسادهم

■ الأسبوع الماضي استمعت إلى رئيس حزب معارض وهو يستغرب من اتهام الحكومة للمعارضة بممارسة الفساد، واتهمها أنها لاتفرق بين حق رجل المال والأعمال والشركات في التصرف بملكيته الخاصة وبين التصرف بالمال العام.. فالفساد بنظره هو التصرف غير المشروع بالمال العام، أما أصحاب الشركات والتجارات والأموال السيارة فمن حقهم التصرف بما يملكون كيفما يشاؤون ولاتنطبق عليهم صفة الفساد حتى لو كان ذلك التصرف غير مشروع.. فهم أحرار بزلطهم!

ورد رئيس ذلك الحزب هو أسوأ دفاع عن المعارضة المتهمة بالفساد، ذلك لأنه يبرر لهم الفساد الذي يرتكبونه، إذ أنه ليس شرطاً أن تكون وزيراً مثلاً أو حزباً حاكماً لتطلق على تصرفاتك غير المشروعة بالمال العام كلمة فساد، فصاحب الشركة الخاصة أو الحزب المعارض إذا استخدم أمواله في الرشوة لتمرير صفقة سيارات بدون جمارك أو للحصول على أراض أو عقود تنفيذ مشاريع بطريقة غير مشروعة فإن هذا ضرب من ضروب الفساد، والحزب المعارض الذي يستخدم الدعم الحكومي وأمواله الخاصة جداً لشراء أصوات الناخبين يكون بذلك قد مارس فساداً..

واستغرب أن يصدر ذلك التبرير الركيك والدفاع الضعيف من رئيس أكبر حزب معارض، وأغرب من ذلك المنطق هو رد فعل السلطة تجاه اتهام المعارضة لها بممارسة الفساد، فإذا اتهمها قائد حزبي أو نائب في البرلمان أو صاحب شركات أو شيخ يكون ردها «لاترم بيتي لأن بيتك من زجاج»! فأنت الذي حصلت على عشرات البقع من أراضي الدولة بغير حق.. أنت الذي عرقلت تنفيذ المشروع الخدمي وتسببت في إلحاق ضرر بالمال العام بقدر بعشرة مليارات ريال.. وأنت الذي حصلت على مناقصة تنفيذ ذلك المشروع بطريقة مخالفة للقانون.. وأنت يا محدث النعمة من كون ثرواته الطائلة وشركاته الكثيرة من الصفقات غير المشروعة والتهرب الجمركي.. وأنت الذي لاتدفع شركاتك الضرائب.. وأنت المتاجر بسلع مهربة وضارة بالصحة!

وقلدكم الله.. هل هذا الذي تقوله السلطة والحكومة أو الوزير للمعارضة أو لمن ارتكب كل أشكال الفساد تلك رد منطقي ومقبول؟ أنا كمواطن اعتقد ان ما تقوله السلطة أو الحكومة عن فساد المعارضة صحيح.. لكني أسألها: لماذا سمحت بذلك؟ ولماذا تركت هذا يخرب المشروع.. ولماذا لم تحاسبه مادام مارس الفساد في الجمارك وتهرب من الضرائب وحصل على أراض وعقود ومقاولات بطرق غير قانونية وغير مشروعة؟

أنت دولة.. حكومة.. سلطة.. شيء كبير.. لايجوز لك التذرع بانه أفسد لأنه كان في السلطة.. لانه نافذ.. لأنه يحتمي بقبيلة.. لأنه.. لأنه.. لأنه!!□

بوضوح

ابن النيل

وتظل مصر.. مصر

■ لكي ندرك الفارق بين زمن.. اصطلح على تسميته بالزمن العربي الجميل، وآخر.. طالما اكتوينا بجحيم انكساراته وتداعياته المضنية، علينا فقط.. أن نستدعي من أرشيف ذاكرتنا الجمعية ولو بعضاً من ملامح واحدة من أخصب مراحل تاريخنا الحديث.. إبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي، واحسبني واحداً ممن عايشوا ألق انتصاراتها، وتوحدوا بصريح ما حفلت به من طغيان غير مسبوق للمد القومي التحرري في حينه.

ولقد استوقفني إلى حد الدهشة بالفعل.. ما ساد أجواء الاحتفاء بيوم القوات المسلحة المصرية، وقد كنت واحداً من بين حضوره، تلبية لدعوة مشكورة.. تلقيتها من الأخ العقيد أركان حرب شريف مصطفى أحمد عبدالله ملحق الدفاع بسفارة جمهورية مصر العربية في صنعاء، عشية الرابع عشر من أكتوبر لعامنا هذا، حيث عبقت أرجاء المكان بأريج زمننا العربي الجميل الذي بتنا نترحم على أيامه، وجميعنا- مصريين ويمنيين وعرباً- نتمايل طرباً مع أنغام نشيدنا القومي الجامع «وطني حبيبي الوطن الأكبر» لنردد بعدها مع صوت الراحلة «أم كلثوم» وهي تتغنى بمصر التي نحب «أنا إن قدر الإله مماتي.. لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدي» وهو ماجاء متناغماً مع روح تلك المناسبة التاريخية في اعتقادي على الأقل.

وكم كان رائعاً وجميلاً كذلك.. أن يتعمد العقيد شريف مصطفى استخدام تعبير «الوطن العربي» في سياق كلمته الافتتاحية المختصرة، وقد ترافقت مع عرض مشاهد ملحمة عبور قناة السويس في حرب عام ١٩٧٣م، لتعيد إلى أذهاننا أبرز شواهد التضامن العربي الحق، في مواجهة أعدائنا وأعداء أمتنا، وقد كان نصر أكتوبر في تلك الحرب الرمضانية المجيدة واحداً من أعظم نتائجه وآثاره.

ويبقى من حقنا أن نتساءل بصوت عال.. أين نحن الآن من هذا كله، وقد باتت أمة العرب في راهن الوقت.. في مهب تمزيقها إلى أمم متناحرة مع بعضها البعض، بفعل ما يرتكبه مثيرو الفتن والضغائن بين أبناء الوطن الواحد، من بني قومنا مع الأسف الشديد، وفي غيبة الحد الأدنى من تضامن الأمة مع ذاتها دفاعاً عن وجودها، بحيث لم نعد نعرف على وجه التحديد إلى أين نحن ذاهبون.. وإلى حديث آخر.□

ibnuneel@yahoo.com

اخي المغترب : التأمين الاجتماعي حق نص عليه الدستور اليمني واكدته القوانين
النافذة فبادر دون تردد بالتسجيل للتأمين على نفسك
مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات